منظمة الاتحاد من أجل المتوسط

وآثارها على مستقبل جامعة الدول العربية

د. محمد عبد الوهاب الساكت(●)

(●) سفير جامعة الدول العربية لدى جمهورية الصين الشعبية ١٩٩٦ – ٢٠٠٣.

منظمة الاتحاد من أجل المتوسط

وآثارها على مستقبل جامعة الدول العربية

د. محمد عبد الوهاب الساكت(●)

المنظمة الدولية التي أعلن عن قيامها في باريس في ١٣ يوليو ٢٠٠٨، وبحضور رؤساء دول يمثلون ٤٣ دولة أوروبية ومتوسطية من بينهم ٩ دول عربية، وحضور أمير دولة قطر – باعتباره رئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون الخليجي وقيامه بدور فعال في حل أزمة لبنان – وحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، وغياب ليبيا واعتذار ملك المغرب عن المشاركة، ليست أولى المحاولات لتنظيم التعاون بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط التي ينتمي معظمها إلى العالم العربي. حيث يمكن القول أن هذه المحاولات بدأت في عهدها الحديث بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية من قِبَل فرنسا، والتي استخدم فيها الجانب العربي بعض أدواته السياسية والاقتصادية للحصول على حقوقه المشروعة واسترداد الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وحيث دفعت نتائج الحرب أوروبا للتحرك على عدة مستويات تتكامل فيما بينها لمواجهة آثار الحرب الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية، فتحركت على المستوى الأطلنطي والثنائي وأظهرت رغبتها من خلال المجموعة الأوروبية للحوار مع دول الجامعة العربية في منتصف ديسمبر ١٩٧٣، بهدف إنشاء الشراكة طويلة الأمد بين العالمين العربي والأوروبي.

(●) سفير جامعة الدول العربية لدى جمهورية الصين الشعبية ١٩٩٦ – ٢٠٠٣.

ولم يكن الحوار الذي بدأ بين الطرفين وعمل لجان العمل – التي تفرعت عنه في مختلف المجالات – بالأمر اليسير بحكم طبيعته وتكوين أطرافه والمحيط الدولي الذي يحتضنه حيث كان الحوار بين مجموعتين متباينتين في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية، وكان موضوع الحوار مصالح معقدة متباينة.

وكانت هناك حدود ذاتية ودولية تفرض نفسها على أطرافه، أبرزها العلاقة الخاصة لأوروبا بتل أبيب وواشنطن، والتفاوت في مواقف الدول ضمن المجموعتين الأوروبية والعربية.

ومع ذلك فقد استطاعت المجموعة العربية أن تتفق مع المجموعة الأوروبية على عدد من ضوابط الحوار، أهمها:

- وجوب تركيز الجهود على تطوير العالم العربي ككل.

- ألا تتضمن موضوعات الحوار تكرارا لما ورد في الاتفاقات الثنائية.

- أن يتم التركيز على تنفيذ بعض المشاريع الضخمة التي يتجاوز حجمها الإمكانات الثنائية، وأن تستهدف هذه المشاريع تأمين احتياجات الدول العربية التي يصعب تأمينها في الحالات العادية.

- إعطاء أهمية خاصة للدول العربية الأقل نموا.

وبرغم هذا، وبعد عشر سنوات من بدء هذا الحوار، اعتراه الوهن، ففي ديسمبر ١٩٨٣ فشل الجانبان العربي والأوروبي في التوصل إلى بيان مشترك بسبب اختلاف وجهات النظر بينهما، ولأسباب عديدة أخرى أهمها تركيز المجموعة العربية على المسائل السياسية وأهمها قضية الشرق الأوسط وقضية

فلسطين، بينما كان اهتمام الجانب الأوروبي يتركز في المسائل الاقتصادية والتجارية، فضلا عن نجاحه في تطويق النتائج الاقتصادية المترتبة على حظر البترول العربي وزيادة أسعاره، كما يضاف إلى هذا ما ظهر من تفكك في المجموعة العربية بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس، وما ترتب عليه من تعليق عضوية مصر في الجامعة، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨، وغزو العراق للكويت ١٩٩٠ – ١٩٩١.

كذلك فقد ساعد على انهيار هذا الحوار قيام بعض الدول العربية بعقد اتفاقات ثنائية للتعاون مع المجموعة الأوروبية، وتعميق علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها.

إعلان برشلونة عام ١٩٩٥:

بعد انتهاء الحرب الباردة وعقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وإبرام اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإنشاء ما سمي بمنتدى البحر المتوسط في يوليو سنة ١٩٩٤، والذي ضم أربعة دول عربية هي "مصر – المغرب – تونس – الجزائر" وسبعة دول أوروبية هي "فرنسا – إيطاليا – البرتغال – أسبانيا – اليونان – تركيا – مالطا" اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر وممثلو الجزائر وقبرص ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطا والمغرب وتونس وسوريا وتركيا والسلطة الفلسطينية، وبحضور الأمين العام للجامعة العربية، "ثم انضمت ليبيا وموريتانيا"، في برشلونة وذلك في الفترة من ٢٧ – ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩٥ لمناقشة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الطرفين، وحيث صدر عن

الاجتماع ما سمي بإعلان برشلونة الذي تضمن إنشاء عملية سياسية متكاملة، أطلق عليها الشراكة الأوروبية المتوسطية لها ثلاث أهداف رئيسية هي:

١) تعريف مدلول منطقة مشتركة للسلام والاستقرار من خلال تدعيم الحوار السياسي الأمني.

٢) إحداث التقارب بين الشعوب من خلال شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية.

٣) بناء منطقة للرخاء المشترك والتأسيس المتدرج لمنطقة تجارة حرة تكون متناسقة مع منظمة التجارة العالمية في كل أرجاء الإقليم بحلول عام ٢٠١٠.

وذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية للتجارة الحرة بين التجمع الأوروبي والشركاء من المتوسط، جنبا إلى جنب مع اتفاقيات التجارة الحرة بين الشركاء أنفسهم.

كذلك فقد تم وضع برنامج عمل يتضمن ثلاث مجالات رئيسية، هي: التعليم والنمو والإصلاح الاقتصادي، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وقد أعقب ذلك صدور ما سمي بإستراتيجية الأمن الأوروبي في ١٠ ديسمبر سنة ٢٠٠٣، تحت عنوان "نحو أوروبا آمنة في ظل عالم أفضل"، والتي تمخض عنها ما سمي بسياسة الجوار الأوروبية التي أكدت أن الجغرافيا ما زالت لها أهميتها، تبنى المجلس الأوروبي في يونيو عام ٢٠٠٤ شراكة إستراتيجية مع البحر المتوسط والشرق الأوسط توسع مجال الطموحات الأوروبية نحو شرق أوسط موسع، يشمل أعضاء مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى اليمن وإيران والعراق، كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق علاقات شاملة وتعاونية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية مع الدول المعنية.

كما أضافت الشراكة اليورو متوسطية بُعداً سياسياً عسكرياً في بؤرة الاهتمام الاقتصادية التقليدية لسياسات أوروبا المتوسطية، كما تمثلت أحد العناصر الرئيسية في سياسة الجوار الأوروبية في خطة العمل الثنائية المتفق عليها بين الاتحاد والدول المشاركة، التي تحدد جدول أعمال للإصلاحات السياسية والاقتصادية يخصص له أولويات على المدى القصير والمتوسط في المجالات الأربعة التالية:

١) تعزيز سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢) تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق.

٣) تشجيع التوظيف والترابط الاجتماعي.

٤) التعاون في تحقيق أهداف السياسة الخارجية مثل مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبرغم كل هذا وبعد مرور ثلاثة عشر عاماً على بدء عملية برشلونة إلا أنها لم تستطع تحقيق الغايات المرجوة منها، ولم يتم تنفيذ إلا القليل مما تضمنه إعلان برشلونة للأسباب التالية:

١) إن النزاع المسلح الجاري بين الإسرائيليين والفلسطينيين يشغل المقام الأول من اهتمامات الأمن في المنطقة، ورغم أنه لا يشكل تهديدا مباشرا لأمن الاتحاد الأوروبي، إلا أن لهذا النزاع آثاره السلبية على مصالح الاتحاد الأوروبي، كما أنه سبب مهم لبطء التعاون في الشراكة اليورو المتوسطية في شتى المجالات.

كما أن الاتحاد الأوروبي قد اكتفى بمساعدات مالية للفلسطينيين والإسرائيليين دون تقديم مساهمة فعالة لحل النزاع.

٢) وجود مظاهر لعدم الاستقرار والنزاع بين دول الجنوب، كالنزاع المغربي الجزائري حول الصحراء المغاربية، ووجود بعض الأنظمة الديكتاتورية التي تفتقد إلى الشرعية وتعتمد على قوات الأمن والقوات المسلحة للسيطرة على الحكم، مما ساعد على ظهور جماعات متطرفة فيها.

٣) المستوى المتدني من التكامل الإقليمي بين دول جنوب البحر المتوسط والتأثير المحدود للمنظمات الإقليمية العاملة فيها، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية والاتحاد المغربي الذي فشل في حل الخلافات الداخلية بين أعضاءه مما أفقده فاعليته.

٤) إن المجموعة العربية لا تعمل كمجموعة واحدة، ولم تتحمس من أجل تنفيذ البرامج والأنشطة المتعددة الأطراف، وحيث يصل حجم التجارة بينها ١٤% من مجموع تجارتها بينما تشكل تجارتها مع الاتحاد الأوروبي أكثر من نصف مجموع تجارتها الخارجية.

٥) التوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي حيث بلغ عدد أعضائه ٢٧ دولة، وإعطاء أهمية كبيرة للتنمية لدول شرق أوروبا التي انضمت للاتحاد.

٦) أحداث ١١ سبتمبر والتي أوجدت الكثير من التوتر والشك في العلاقات ما بين أوروبا ودول المنطقة.

٧) الرغبة الأزلية للمجتمعات الأوروبية الغربية المتقدمة اقتصاديا في السيطرة على مقدرات شعوب منطقة جنوب البحر المتوسط الأقل نموا والمتخلفة تكنولوجيا، وعدم تقديم مساعدة حقيقية لها ما لم تتخل عن

هويتها وتقبل الاندماج كلية في الحضارة الغربية وبدعوى العولمة، وهو ما يظهر في مواثيق التجمعات الغربية وفي مقدمتها حلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي، التي تشير إلى أن من أهم أهدافها نشر أهداف الحضارة الغربية المسيحية، بل إن كثيرا من الدوائر العربية انتقدت السياسة الأوروبية في منح المساعدات لكل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بدعوى أن ذلك يؤدي إلى تكريس الاحتلال وعدم البحث عن مخرج حقيقي لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط، وتقديم مساهمة فعالة في هذا المجال.

الاتحاد من أجل المتوسط:

ظهرت فكرة هذا الاتحاد في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي ساركوزي بعد فوزه بمنصب الرئاسة في ٢٠٠٧/٥/٢، حيث دعا فيه إلى إنشاء اتحاد متوسطي يضم الدول المطلة على البحر المتوسط، مع تنشيط عملية برشلونة والحدود الأوروبية المفتوحة، واتجاه الاتحاد الأوروبي من خلال تطوير مشروعات جديدة ذات بعد إقليمي لتوسيع نطاق علاقاته الخارجية نحو وسط وشرق أوروبا وجنوب المتوسط، على ضوء الاعتبارات التالية:

١) الحيلولة دون المنازعات بالقرب من الاتحاد الأوروبي وأعمال العدوان ضد الاتحاد الأوروبي ذاته.

٢) تسوية المنازعات الجارية الحالية.

٣) إقامة شراكة اقتصادية وسياسية وثيقة تعتمد على القيم والرخاء والأمن المشترك.

٤) السيطرة على النزوح وكافة أشكال الانتقال غير الشرعي داخل الاتحاد الأوروبي حيث أن دولا مثل ألمانيا وفرنسا يقطن بها مهاجرون يمثلون ١٠% من سكانها الأصليين.

٥) ترضية تركيا بانضمامها إلى تنظيم جديد بدلا من الاتحاد الأوروبي.

على ضوء كل هذا قدم الرئيس الفرنسي ساركوزي مبادرة لإنشاء الاتحاد من أجل المتوسط كتطوير لعملية برشلونة، وحيث دعا زعماء منطقة المتوسط في ٢٠٠٧/١٠/٢٣ لعقد اجتماع قمة في فرنسا في شهر يوليو سنة ٢٠٠٨، بهدف وضع الأسس الاقتصادية والسياسية والثقافية للاتحاد، وقد صدر عن هذا الاجتماع بيان ختامي تضمن ما يلي:

١) أن الدول الـ ٤٣ لها طموح مشترك هو أن تبني معا مستقبل سلام وديمقراطية ورخاء وتفاهم إنساني واجتماعي وثقافي، وأن تسعى في جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٢) رغبة الاتحاد من أجل المتوسط في أن يترجم أهدافه إلى مشاريع إقليمية عملية في مقدمتها:

أ) مكافحة التلوث في المتوسط، فقد قدمت المفوضية الأوروبية في آذار مشاريع عملية تهدف إلى إزالة ٨٠% من مصادر التلوث بحلول عام ٢٠٢٠.

ب) إنشاء طرق برية وبحرية لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر الأبيض المتوسط.

ج) تعزيز الدفاع المدني الذي يزيد من أهمية الخطر المتزايد لتعرض البحر المتوسط لكوارث طبيعية مرتبطة بالاحتباس الحراري.

د) وضع خطة للطاقة الشمسية في المتوسط.

هـ) تطوير جامعة متوسطية دشنت في حزيران في بورتوروز "سلوفينيا".

و) مبادرة للمساعدة على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تنظيم قمة كل سنتين مرة في الاتحاد الأوروبي ومرة في إحدى الدول الشريكة الأخرى، على أن يكون للاتحاد من أجل المتوسط رئاسة مشتركة، تتولاها عن الجنوب لسنتين دولة تختارها البلدان الجنوبية، أما الشمال فلم يحسم مسألة مدة الرئاسة بعد، وعلى أن تتولى مصر وفرنسا رئاسة هذا الاتحاد حاليا.

يمكن أن يمول الاتحاد من مصادر عديدة:

- مساهمة القطاع الخاص.

- الميزانية الأوروبية.

- مساهمة كل الدول المشاركة أو دول أخرى.

- إضافة إلى البنك الأوروبي للاستثمار.

ه) يكون للاتحاد مقر دائم وأمين عام وموظفون ويتم اختيار المقر والأمين في الدورة القادمة "وقد تقدمت كلا من تونس وأسبانيا بطلب أن يكون المقر لديها".

تأثير قيام الاتحاد على مستقبل الجامعة العربية والعمل العربي المشترك:

بالرغم من دعوة الأمين العام للجامعة لحضور اجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط، إلا أنه لوحظ عدم وجود أي إشارة في سياق البيان الختامي إلى دعوة الجامعة باعتبارها عضو مراقب في الاجتماعات المقبلة، واكتفى بالإشارة إلى أنه سيتم دعوة الجامعة في الاجتماعات المقبلة امتدادا لمشاركتها في برشلونة كضيف.

كما أشارت بعض المصادر إلى أن إسرائيل اعترضت على وجود الجامعة كمراقب، وشاركتها في الرأي بعض الدول الأوروبية، بل أن الأمين العام للجامعة لم يُدْع إلى الجلوس على منصة المؤتمر الصحفي الذي عقد لإعلان إنشاء الاتحاد، حيث شارك فيه كلا من الرئيس الفرنسي والرئيس المصري ورئيس المفوضية الأوروبية والأمين العام للأمم المتحدة.

كذلك فقد أشار بعض المحللين إلى أن إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط سيساعد على انقسام الدول العربية، والمتمثل في رفض ليبيا حضور الاجتماع، كما هاجم الرئيس الليبي الاتحاد داعيا لمقاطعته، كما ربط بين موافقته على الاتحاد بتعاون أوروبا مع الجامعة العربية أو الاتحاد الإفريقي، وتغيب مَلك المغرب عن حضوره، كما تردد أن الجزائر تعترض على وجود مقر الاتحاد الجديد في المغرب، كما اعترضت دول أخرى على استضافة تونس لمقر الاتحاد.

كما أبدى البعض التخوف أن يكون الهدف من إنشاء الاتحاد هو تحقيق التطبيع مع إسرائيل والالتفاف حول مبادرة السلام العربية، بالرغم ما قاله الرئيس مبارك ووزير الخارجية المصري بأن إسرائيل

كانت موجودة في عملية برشلونة ولم يعترض عليها أحد، وأنه لا يمكن أن يحدث تطبيع دون الحصول على الحقوق العربية المشروعة.

كما أظهرت المناقشات في الأوساط العربية أن هناك جهود لإحياء الشرق الأوسط الكبير من بوابة متوسطية، وهي الصيغة نفسها التي فشلت في الدوحة عام ١٩٧٧ بعد أن تم عقد ثلاث مؤتمرات في الأردن ومصر وقطر، كما أن محاولة إسرائيل تحويل برشلونة ودول أوروبية صديقة لها إلى ساحة للتعاون العربي الإسرائيلي قد فشلت هي الأخرى، مما عطل صيغة برشلونة. وظهرت أيضاً قضية اشتراك باقي الدول في ظاهرة الاتحاد من أجل المتوسط واقتصار الدول العربية على ١٠ دول بالإضافة إلى الأردن، في ضوء مشاركة دول أوروبية غير متوسطية في هذا المنتدى، والذي ضم في قمته ٢٧ دولة أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي، عدد كبير منها ليست دولا متوسطية، إضافة إلى دول غير أعضاء مثل تركيا التي أكد الرئيس الفرنسي ساركوزي بأنها ستكون دولة مؤثرة وفاعلة في الاتحاد الجديد، باعتبارها دولة متوسطية تستطيع أن تلعب دوراً هاما في القضايا المتوسطية.

كما أن من بوادر تأثير الاتحاد على الجامعة العربية أن المصالحة اللبنانية السورية قد تمت برعاية فرنسية في باريس، أثناء انعقاد مؤتمر الاتحاد بحضور رئيسي جمهوريتي لبنان وسوريا، حيث جعلت باريس دعوة سوريا إلى تبادل التمثيل الدبلوماسي مع لبنان وترسيم الحدود وإيجاد مخرج لمزارع شبعا ثوابت لسياستها إزاء سوريا، وقد أكد الرئيس الفرنسي ساركوزي في زيارته الأولى لسوريا في ٢٠٠٨/٩/٣ أن فرنسا تلتزم بقضايا الشرق الأوسط من أجل الحل السلمي، والاتحاد من أجل المتوسط هو أحد العناصر لإيجاد الاستقرار في المنطقة، كما أوضح أن فرنسا تدعم بكل قواها المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل

وسورية عبر تركيا، وأنه قال للأسد: إن فرنسا مستعدة أن تكون عَرّابة للمفاوضات المباشرة عندما تحدث، وأن سوريا يمكنها أن تلعب دورا في الملف اللبناني وأن إيران لا يمكنها الحصول على سلاح نووي.

ولهذا فقد كان من الواضح أن مطالبة الجامعة بصفة مراقب في هذا الاتحاد لن تتحقق إلا إذا وضع مجلس الجامعة إستراتيجية عربية للدول المتوسطية العربية في هذا الاتحاد الجديد، والمطالبة بضم جميع الدول العربية فيه أسوة بما تم بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي جميعها، بحيث تظهر المجموعة العربية كوحدة واحدة مع مزيد من التضامن العربي وحل الخلافات العربية في إطار الجامعة، لا سيما أن العوامل التي أدت إلى إفشال الحوار العربي الأوروبي وعملية برشلونة ما زالت كما هي، وأهمها عدم التوازن في القوي بين الطرفين، ومحاولات الطرف الأوروبي المتكررة فرض أنماط الحضارة الغربية على الدول العربية.

ولعل ما دعا إليه مجلس الوزراء السعودي – في اجتماعيه يومَيِ الحادي عشر والثامن عشر من أغسطس لعام ٢٠٠٨ – من ضرورة دعم مؤسسات العمل العربي المشترك وتمكينها، لتسهم بفعالية في حل النزاعات العربية وإيجاد الصيغ التوافقية لها، خطوة في هذا الطريق.

والواقع أنه لن يضير الجامعة العربية أو الاتحاد الأوروبي انضمام جميع الدول العربية إلى هذا الاتحاد الجديد، فقد حدث هذا بالنسبة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي تضم جميع الدول العربية، فضلا عن منظمة المؤتمر الإسلامي الذي يضم في عضويته جميع الدول العربية، والاتحاد الإفريقي الذي يضم في عضويته نصف الدول العربية، وتعاون وتشارك الجامعة العربية في أعماله مشاركة فعالة، وقد أكد على هذا التوجه منسقي الدول العربية الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط – أثناء اجتماعهم يوم السبت ٢٠٠٨/١٠/٢٥ بحضور الأمين العام للجامعة العربية – وتم الاتفاق على موقف عربي موحد قوي في اجتماع مرسيليا يومي ٣، ٢٠٠٨/١١/٤ بين وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد، يتعلق بضرورة مشاركة الجامعة العربية لمكانتها وثقلها ودورها المحوري في دفع جهود استتاب الأمن والاستقرار في المتوسط، وكذلك لنشاطها الكثيف في مجالات فنية عديدة، سواء كانت متعلقة بالطاقة أو الاتصالات أو مكافحة الإرهاب وأنها يجب أن تحضر جميع الاجتماعات مع الدول العربية جنوب المتوسط.

كذلك فإن الجامعة هي التي أطلقت المبادرة العربية للسلام، ومن البديهي أن تحضر اجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط، خاصة وأنه يجري صياغة موقف عربي قوي بشأن عملية التسوية في الشرق الأوسط يعبر عن التمسك العربي بمرجعيات السلام والمبادرة العربية للسلام.

وفي إطار هذا التوجه العربي قامت الأردن بتأجيل اجتماع لخبراء المياه في دول الاتحاد بسبب عدم دعوة الجامعة العربية إليه.

وقد تم التأكيد على هذا الاتجاه العربي في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد يومي ٣، ٤ نوفمبر ٢٠٠٨ في مدينة مرسيليا، وحيث تم التوصل إلى الموافقة على اشتراك الجامعة في كافة اجتماعات الاتحاد على مختلف المستويات، وعلى اختيار مدينة برشلونة مقرا للاتحاد بعد سحب تونس لترشيحها، واختيار الأمين العام من إحدى دول جنوب المتوسط، ويتردد أنه قد يكون تونسيا أو أردنيا، وعلى أن يتم تعيين خمس أمناء مساعدين من إسرائيل وفلسطين وإيطاليا واليونان ومالطا، وقد طالبت تركيا بإضافة أمين عام مساعد سادس لأحد مواطنيها.

كذلك فقد تضمن البيان الختامي برنامج عمل لعام ٢٠٠٩ للقطاعات والمشاريع التي سيقوم بها الاتحاد، كما تضمن التذكير بمرجعيات السلام وأهمها القرارات الدولية ومؤتمر مدريد وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، ودعم المجتمعين للوصول إلى تسوية على قاعدة قيام دولتين هما دولة إسرائيل تنعم بالأمن ودولة فلسطينية قابلة للحياة.

كما أشار البيان على أنه يدعم المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل كما يرحب بإقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا.

وقد بدأت بالفعل اجتماعات الوزراء من دول الاتحاد في قطاعات فنية مختلفة كالعمل والطاقة والصناعة كما بدأت اجتماعات للمؤسسات البرلمانية في دول الاتحاد.

ومن الجدير بالملاحظة أن عددا من المراقبين قد أبدوا خوفهم من أن يكون لهذا الاتحاد تأثير سلبي على مستقبل الجامعة العربية والعمل العربي المشترك، وأنه قد تم ترويض الجامعة لقبول التعامل المباشر مع إسرائيل من خلال الاتحاد، خاصة وأن وزير الدولة للشئون الخارجية الإسرائيلي قد أعلن أن ما تم الاتفاق عليه في مرسيليا أمر تاريخي، كما وأن إسرائيل قد حققت ما كانت تصبو إليه من تعامل مع العرب تحت مظلة جغرافية، في وقت أصبح فيه العمل العربي المشترك شعاراً بلا مضمون، وبعد أن دخل هذا العمل تحت مظلة أكبر بكثير من قدرات الجامعة أمنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وبعد أن قلَّصت الجامعة

التعاون العسكري بين دولها الأعضاء المنصوص عليه في اتفاقية الدفاع المشترك العربي، ودخلت الدول العربية في اتفاقيات أمنية متعددة مع حلف الأطلنطي الذي امتد شرقاً وجنوباً، كذلك فإن اجتماع مرسيليا قد فشل في تحقيق المطلب العربي بضم جميع الدول العربية إلى الاتحاد، أسوة بضم جميع دول الاتحاد الأوروبي إليه، ولعله من الضروري على الجامعة أن تدقق كثيرا في اتفاق التعاون الذي ستعقده مع الاتحاد من أجل المتوسط بعد إنشاء الأمانة العامة له، لتنظيم التعاون بينها وبين الجامعة في المرحلة القادمة، وتحديد المجالات التي سيشملها هذا التعاون، لا سيما وأن أمانة الاتحاد قد منحت دورا مؤسسيا رئيسيا وصلاحيات لدفع العملية وتحديد الهوية للمشاريع والبحث عن شركاء، كما أنشأت لجنة مشتركة دائمة في بروكسيل تتولى التنسيق والمتابعة والترويج، ولعله مما يبرر المخاوف التي أشرنا إليها: أن إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط جاء ليكرس المحاولات المتكررة لطمس الهوية العربية والمجموعة العربية في الشرق الأوسط، عن طريق تقسيم العالم العربي إلى مجموعات جغرافية تدخل في مجموعات جغرافية أكبر، فهي تارة تدخل ضمن الشرق الأوسط الكبير أو الموسع، أو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتارة تدخل بعض الدول العربية ضمن الاتحاد الأفريقي، وتارة أخرى تدخل بعضها ضمن الاتحاد من أجل المتوسط.

وخطورة هذا الاتجاه تكمن في أن استمرار اندماج العالم العربي كله أو بعضه في هذه التجمعات الجغرافية سيؤدي إلى عدم استطاعة الدول العربية أن تجد نفسها ومكانتها كمنطقة ذات مركز حيوي من الخليج إلى المحيط، وسوف تؤثر مشاكل الأجزاء الأخرى من هذه التجمعات الجغرافية على أهمية مشاكل العالم العربي، بل وتقلل من أهميتها ومن مقدرة العرب على التعامل مع الكتل الدولية الأخرى لكسب مصالحها وحل مشاكلها.

وعلى سبيل المثال ليس من مصلحة العرب أن يدخلوا ضمن منطقة صراع ربما يتطور ويتسع بين الغرب وروسيا والصين والهند على مناطق غرب ووسط آسيا.

وفي هذا الإطار فقد احتجت منظمتان مغربيتان على استقبال المغرب لوفد إسرائيلي ضمن المؤتمر الأورومتوسطي حول العمل والتشغيل، الذي عقد في مراكش يومي ٩، ٢٠٠٨/١١/١٠، وطالبتا المغرب بوضع حد لكل عمليات التطبيع مع إسرائيل تحت أية ذريعة كانت، وقد أشار وزير التشغيل والتكوين المهني المغربي إلى أن الديناميكية الجديدة التي خلقها الاتحاد من أجل المتوسط تتطلب الخروج بتصور واضح وعملي لأرضية العمل المشتركة، التي سيتم اعتمادها كإطار للنهوض بالتشغيل ودعم العمل اللائق في منطقة المتوسط.

كما أشار المفوض الأوروبي المكلف بالتشغيل والشئون الاجتماعية إلى السياسة الأوروبية في ميدان التشغيل وتنمية الموارد البشرية وارتباطها بهذه التحديات، مؤكداً على البعد الاجتماعي في الشراكة الأورومتوسطية، المتوخاة لكسب الرهانات الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب لتأمين الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطية.

وفي هذا الإطار أيضاً أعلن رئيس الوفد الليبي في اجتماعات البرلمان الشبابي العربي الأول – الذي عقد في القاهرة في ٢٠٠٨/١١/٢١ – أن مشاركة الجامعة في اجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط إهانة للدول العربية، وأن هذا الاتحاد يعد أول منظمة تجمع بين الجامعة العربية وإسرائيل منذ إنشائها ١٩٤٨، وقد عقب رئيس مجلس الشعب المصري على ذلك بأنه يرفض أن نغيب عن اجتماعات تحضرها إسرائيل ونترك لها الفرصة ونحن غائبون، وأن الكلام الليبي كلام عفي عليه الزمان، كما أكدت الأمينة العامة المساعدة للجامعة العربية للشئون الاجتماعية أن الجامعة تؤيد وتساند الاتحاد من أجل المتوسط، لأن فيه مصالح للدول العربية، موضحةً أن الجامعة تهدف من المشاركة عدم ترك الساحة مفتوحة لإسرائيل في الحديث وعرض قضاياها.

خلاصة القول أن الجامعة العربية إذا لم تنجح في جمع شمل الدول الأعضاء فيها وتحقيق التنسيق بينها في علاقاتها الخارجية، فإنه من المشكوك فيه أن تحصل الدول العربية على ما تريد من الاتحاد من أجل المتوسط، أو غيره من التنظيمات والتجمعات التي تشارك فيها الجامعة مع الدول والتنظيمات الدولية أو الإقليمية الأخرى، ولنا فيما يحدث في الأمم المتحدة عظة وعبرة، فالحصول على الحقوق العربية المشروعة رهن بوحدة الصف العربي وتقوية المؤسسات العربية وتنمية الفرد العربي في مختلف المجالات، والتمسك بالهوية وقيم الحضارة العربية وهو ما تدلنا عليه دروس التاريخ العربي عبر العصور، فالاحتفاظ بالخصوصية القومية والحوار والتعاون بين الشعوب والدول أمر مطلوب، ولكن الاندماج وضياع الهوية أمر مرفوض.